

Distr.: General
23 November 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني
بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ
الدورة التاسعة والعشرون

جنيف، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر - ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن أعمال دورته التاسعة والعشرين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/
نوفمبر ٢٠١٢

المحتويات

الصفحة

٢ الاستنتاجات المتفق عليها	أولاً -
٥ موجز الرئيس	ثانياً -
٥ البيانات الافتتاحية	ألف -
٦ الأسس التنظيمية والمؤسسية للإبلاغ العالمي الجوده من قبل الشركات	باء -
١٣ مسائل أخرى	جيم -
١٦ المسائل التنظيمية	ثالثاً -
١٦ انتخاب أعضاء المكتب	ألف -
١٧ إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	باء -
١٧ نتائج الدورة	جيم -
١٧ اعتماد التقرير	دال -
١٨ جدول الأعمال المؤقت للدورة الثلاثين	المرفق الأول -
١٩ الحضور	المرفق الثاني -



أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها

ألف - الأسس التنظيمية والمؤسسية للإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١- لاحظ فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (فريق الخبراء) في دورته التاسعة والعشرين أن الاقتصاد العالمي يتعدى الحدود الوطنية وأن الاستثمار الأجنبي المباشر ما زال يساهم بنسبة أكبر من الاستثمار الإجمالي. وفي هذا الصدد، أكد فريق الخبراء من جديد أهمية المعايير والقوانين العالمية لتسهيل تدفقات الاستثمارات عبر الحدود وتهيئة بيئة مواتية للاستثمار مستقرة ويمكن التنبؤ بها. واعترف المندوبون بالتقدم الكبير الذي أحرزه واضعو المعايير خلال العقدتين الأخيرين فيما يخص إصدار معايير وقوانين دولية ترمي إلى تعزيز فائدة إبلاغ الشركات وجودته في جميع أنحاء العالم. وسلط فريق الخبراء الضوء على الترابط القوي الذي تتسم به جوانب الكفاءات التنظيمية والمؤسسية والتقنية للبنية الأساسية الخاصة بإبلاغ الشركات؛ وأكد أهمية الأخذ بنهج متكامل من أجل تعزيز أسس الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات، وشدد على ضرورة تضافر الجهود على المستويين الوطني والدولي من أجل تطبيق وإنفاذ المعايير والقوانين الدولية الخاصة بإبلاغ الشركات على نحو متسق.

٢- وفي هذا الصدد، ناقش الفريق ضرورة مواصلة تعزيز مشاركة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في عمليات وضع المعايير الدولية. ولاحظ أن إنشاء هيئات جديدة، مثل الفريق المعني بالاقتصادات الناشئة التابع للمجلس الدولي للمعايير المحاسبية، يشكل خطوة جيدة في هذا الاتجاه. وطلب فريق الخبراء خلال الدورة إلى المجلس الدولي للمعايير المحاسبية مواصلة زيادة مشاركة الاقتصادات الناشئة والبلدان غير الناطقة بالإنكليزية في وضع المعايير الدولية للإبلاغ المالي وتنقيحها.

٣- واستندت المداورات المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال إلى وثيقة معلومات أساسية تحمل عنوان "الأسس التنظيمية والمؤسسية للإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات: الاتجاهات والتحديات الرئيسية" (TD/B/C.II/ISAR/63)، أعدتها أمانة الأونكتاد. كما استفادت المداورات من أفرقة خبراء مرموقين، وكذلك من المعلومات المستمدة من الاختبارات التجريبية بشأن أدوات تطوير المحاسبة التي وضعها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع للأونكتاد. وقد جرت هذه الاختبارات التجريبية في الفترة الفاصلة بين الدورتين في تسعة بلدان، وهي: الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين وفيت نام وكرواتيا وكوت ديفوار والمكسيك وهولندا. وأثنى المندوبون على وثيقة المعلومات الأساسية التي أعدتها أمانة الأونكتاد من أجل الدورة لما تتسم به من جودة عالية، وأعربوا أيضاً عن تقديرهم للرؤية الثاقبة التي تضمنتها المساهمات المقدمة في مختلف عروض حلقة النقاش. وأعرب فريق الخبراء أيضاً خلال الدورة عن تقديره لتلك البلدان التي شاركت في عملية الاختبار التجريبي.

٤- واتفق فريق الخبراء، عند اختتام مداولاته بشأن هذا البند من جدول الأعمال، على أن أدوات تطوير المحاسبة وسيلة جد مفيدة لمساعدة الدول الأعضاء على تقييم ترتيباتها وقدراتها التنظيمية والمؤسسية والبشرية الخاصة بكل منها، وتسهيل الحوار بين الجهات صاحبة المصلحة، وتحديد الثغرات بإجراء قياس يستند إلى المعايير والقوانين المعترف بها عالمياً، وتحسين البيئة الاستثمارية للبلد. وبشكل خاص، اتفق فريق الخبراء أيضاً على أن أدوات تطوير المحاسبة يمكن أن توفر أساساً لوضع نهج استراتيجي وخريطة طريق لسد الثغرات المحددة، وقياس التقدم المحرز بأسلوب يقوم على المقارنة والاتساق، وتحقيق هدف الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات في نهاية المطاف. وفضلاً عن ذلك، اتفق فريق الخبراء على إمكانية التي تنطوي عليها أدوات تطوير المحاسبة فيما يخص تسهيل تبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء المشاركة وإنشاء قاعدة بيانات خاصة للممارسات الجيدة.

٥- وطلب فريق الخبراء إلى الأونكتاد مواصلة أعماله المتعلقة بأدوات تطوير المحاسبة، بما فيها العمل المتعلق بالبوابة الإلكترونية، وجمع المعلومات المستمدة من تقييمات البلدان بشأن تطبيق هذه الأدوات بغية تنقيحها بحسب الاقتضاء. وفي هذا الصدد، شجع الخبراء الدول الأعضاء التي ترغب في إجراء تقييمات باستخدام أدوات تطوير المحاسبة، على إعلام أمانة الأونكتاد برغبتها. وعلاوة على ذلك، طلب فريق الخبراء إلى الأونكتاد إجراء مزيد من الدراسات بشأن الأبعاد المتصلة بالموارد البشرية في البنية الأساسية لإبلاغ الشركات، وتقديم نتائج هذه الدراسات لينظر فيها الفريق في دورته الثلاثين. وفي هذا الصدد، شجع الخبراء الأونكتاد على النظر، في حدود ما تسمح به الموارد في إجراء تحديث آخر لمنهاج المحاسبة النموذجي الذي وضعه فريق الخبراء. وإلى جانب ذلك، طلب فريق الخبراء إلى الأونكتاد أن يساعد البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية فيما تبذله من جهود لتوفير تمويل مستدام لإنشاء مؤسسات معنية بتطبيق المعايير والقوانين العالمية وإنفاذها وتعزيز قدرات هذه المؤسسات. وفي هذا الصدد، دعا الخبراء الشركاء الإنمائيين إلى النظر في إتاحة الأموال لتحقيق هذه الأهداف.

٦- ودعا المندوبون الأونكتاد إلى أن يوجه انتباه مجموعة العشرين إلى أدوات تطوير المحاسبة باعتبارها وسيلة مفيدة لتسهيل وتطوير البنية الأساسية للمحاسبة وتقييمه لأغراض الإبلاغ العالي الجودة، بهدف تشجيع البلدان على المشاركة في العملية.

باء- مسائل أخرى

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١- الإبلاغ عن الاستدامة

٧- عند مناقشة المسائل المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة، والإبلاغ المتكامل والإبلاغ عن تغير المناخ، رحب فريق الخبراء بنتائج الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

والتنمية (الأونكتاد الثالث عشر)، وأشار إلى آراء الدول الأعضاء بشأن ضرورة المساهمة في تحقيق الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة وتحدي تغير المناخ (ولاية الدوحة، الفقرة ١٨ (ب))^(١). ورحب الفريق أيضاً بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) وأشار إلى تأكيد الدول الأعضاء لأهمية الإبلاغ عن الاستدامة والحاجة إلى وضع نماذج لأفضل الممارسات وتسهيل العمل في هذا المجال، وأهمية النظر في احتياجات البلدان النامية، بما فيها احتياجاتها في مجال بناء القدرات (المستقبل الذي نصبو إليه، الفقرة ٤٧)^(٢). وأشار فريق الخبراء أيضاً إلى دور الأونكتاد في هذا الصدد باعتباره هيئة من هيئات التنفيذ الرسمية لدعوة مؤتمر ريو+٢٠ إلى العمل فيما يخص الإبلاغ عن الاستدامة.

٨- وناقش فريق الخبراء الطلب المتزايد بشأن الإبلاغ عن الاستدامة والممارسات التي يشهدها هذا المجال، بما فيها عدد متزايد من المبادرات التنظيمية ومبادرات الأسواق المالية المتخذة على الصعيد الوطني من أجل تشجيع الإبلاغ عن الاستدامة. وأشار فريق الخبراء في هذا الصدد إلى الدور المؤثر الذي يمكن للأسواق المالية أن تؤديه في التشجيع على إعداد تقارير عالية الجودة عن الاستدامة، من خلال قواعد التسجيل ومؤشرات الاستدامة الطوعية. وقد استعرض فريق الخبراء أيضاً التطورات الحديثة في مجال الإبلاغ عن تغير المناخ.

٩- وأشار فريق الخبراء إلى تنوع المتطلبات والمبادرات المختلفة والحاجة إلى بذل مزيد من الجهود من أجل التشجيع على الأخذ بنهج منسق بين الدول الأعضاء للإبلاغ عن الاستدامة، بما في ذلك الإبلاغ المتعلق بقضايا تغير المناخ. واتفق فريق الخبراء على ضرورة مواصلة إجراء التحليلات والمداومات بشأن المبادرات المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة بهدف تبادل الخبرات في هذا المجال بين البلدان وتقديم إرشادات بشأن أفضل الممارسات إلى صانعي السياسات وإلى الأسواق المالية. واتفق الفريق أيضاً على أنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل، عن طريق فريق الخبراء، المساهمة في مجال إعداد التقارير البيئية. وفي هذا السياق، طلب فريق الخبراء إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل تعاونها مع المنظمات المعنية الأخرى لمعالجة هذه المسائل.

٢- الإفصاح عن حوكمة الشركات

١٠- أكد الفريق من جديد أهمية الإفصاح عن حوكمة الشركات لصانعي السياسات وأصحاب الأسهم وغيرهم من أصحاب المصلحة، وسلم بأن التقارير العالية الجودة في هذا المجال تساهم في تعزيز الاستثمار والاستقرار الاقتصادي. وأشار فريق الخبراء إلى أن العمل في مجال الإفصاح عن حوكمة الشركات ما زال يقدم بيانات وتحليلات هامة لتسهيل القياس الدولي، وبناء القدرات، وتبادل الخبرات القطرية. وأثنى فريق الخبراء على فائدة وجودة المناقشات المتعلقة بالإفصاح عن حوكمة الشركات في ترينيداد وتوباغو، وجامايكا.

(١) TD/500/Add.1

(٢) A/CONF.216/L.1

وطلب إلى الأونكتاد مواصلة تقديم الإرشادات التقنية إلى المؤسسات المحلية التي ترغب هي كذلك في إعداد دراسات حالات إفرادية قطرية موحدة باستخدام المعايير التي وضعها فريق الخبراء بشأن الممارسات الجيدة في مجال الإفصاح عن حوكمة الشركات.

ثانياً - موجز الرئيس

ألف - البيانات الافتتاحية

١ - أكد نائب الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية، أن إبلاغ الشركات الجيد عنصر أساسي من عناصر الأسواق الشفافة والاقتصادات السليمة. ولذا خصص جدول أعمال الدورة الرئيسي لمعالجة المسائل المتصلة بالجوانب التنظيمية والمؤسسية للإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات. كما أوضح نائب الأمين العام للأونكتاد أن البنية الأساسية للمحاسبة هي مجموعة معقدة من المؤسسات والمتطلبات التنظيمية، وأن وضع خريطة طريق لبناء القدرات في هذا المجال مهمة معقدة بالقدر نفسه. وأثنى على فريق الخبراء لوضعه أدوات تطوير المحاسبة التي أطلقت في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر التجارة والتنمية (الأونكتاد الثالث عشر) المعقودة في الدوحة في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وقال إن أدوات تطوير المحاسبة تعالج مجموعة كاملة من المسائل المتعلقة بالمحاسبة والإبلاغ بطريقة منهجية وإلها قدرة على مساعدة صانعي السياسات في تحديد الأولويات لتعزيز البنية الأساسية للمحاسبة ومواصلة تطويرها. وأكد نائب الأمين العام للأونكتاد أيضاً أن المحاسبة والإبلاغ يلعبان دوراً مهماً في معالجة العديد من القضايا البيئية والاجتماعية والقضايا المتعلقة بحوكمة الشركات. وسلط الضوء على العمل الرائد لفريق الخبراء في مجال بناء القدرات المتعلقة بالإبلاغ من جانب الشركات والإبلاغ عن الاستدامة. وذكر نائب الأمين العام للأونكتاد المندوبين بأن منظومة الأمم المتحدة تعتمد على خبراء مثل خبراء الفريق في تنفيذ رؤية الدول الأعضاء التي أعرب عنها في مؤتمر ريو+٢٠ في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في مجال التنمية المستدامة.

٢ - ورحب مدير شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع في الأونكتاد بالمندوبين في الدورة التاسعة والعشرين لفريق الخبراء وذكرهم بالأهمية الحاسمة لعمل فريق الخبراء بالنسبة للقضايا الأوسع التي تتعلق بالاستثمار والاستقرار المالي والتنمية المستدامة. وأوضح أن من شأن المحاسبة والإبلاغ أن يساهما في زيادة شفافية الشركات وأن يعززا إمكانية التنبؤ بالمعاملات التجارية واستقرارها، ما يخلق بالتالي بيئة مواتية للاستثمار بشكل أقوى. وذكر مدير شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع المشاركين بأنه بعد التراجع الاقتصادي، بات دور المحاسبة والإبلاغ دوراً متزايد الأهمية في تحقيق انتعاش أكثر استقراراً واستدامة حالياً، وفي تحقيق نمو الاقتصاد العالمي وتنميته مستقبلاً.

٣- وأدلى رئيس أمناء مؤسسة المعايير الدولية للإبلاغ المالي بالكلمة الرئيسية للدورة. وسلط الضوء على التقدم الملموس الذي أحرز من حيث عدد البلدان التي اعتمدت أو التي هي بصدد اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي منذ أن أقرتها المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية في عام ٢٠٠٠. وفيما يخص الأنشطة المنفذة من أجل تعزيز القاعدة المؤسسية لعملية وضع المعايير الدولية للإبلاغ المالي، أشار إلى تأسيس مجلس رقابة مؤسسة المعايير الدولية للإبلاغ المالي - الذي يتألف من أهم السلطات العامة التي تشرف على أسواق الأوراق المالية - في عام ٢٠٠٩. وأشار أيضاً إلى أن مجلس الأمناء ومجلس رقابة مؤسسة المعايير الدولية للإبلاغ المالي قد أجريا استعراضاً للاستراتيجية ونشرا تقريريهما على نحو مشترك في شباط/فبراير ٢٠١٢. وتحدث عن الدعم المقدم من مؤسسة المعايير الدولية للإبلاغ المالي إلى الأسواق الناشئة، وعن المعايير الدولية للإبلاغ المالي الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وما يتصل بذلك من مبادرات واعتبارات تعليمية اعتمدها لجنة الأوراق المالية والبورصة في الولايات المتحدة بشأن إمكانية تطبيق مُصدري السندات الموجودين في الولايات المتحدة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وأكد رئيس أمناء مؤسسة المعايير الدولية للإبلاغ المالي أنه إذا كان الكثير قد تحقق في السنوات الأخيرة، فإن من اللازم إنجاز ما هو أكبر بكثير، كما أكد أن دعم فريق الخبراء التابع للأونكتاد مهم للغاية بالنسبة لمؤسسة المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

باء- الأسس التنظيمية والمؤسسية للإبلاغ العالمي الجودة من قبل الشركات (البند ٣ من جدول الأعمال)

٤- استُهلّت المداورات بشأن هذا البند من جدول الأعمال بمقدمة عرضتها أمانة الأونكتاد. وتلا ذلك عرض حلقة النقاش الأولى الذي قدمه ممثلو مجلس الاستقرار المالي، والاتحاد الدولي للمحاسبين، والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة، والبنك الدولي، والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. وسلط المشاركون في حلقة النقاش الضوء على التطورات الأخيرة المتصلة بالجوانب التنظيمية والمؤسسية للإبلاغ العالمي الجودة من قبل الشركات في منظماتهم. وأشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى الأعمال المفيدة للغاية التي أنجزها فريق الخبراء في مجال تعليم المحاسبة من خلال إصدار منهاج نموذجي للمحاسبة. وأكد المشاركون أهمية الأسس التنظيمية والمؤسسية القوية بالنسبة للإبلاغ العالمي الجودة من قبل الشركات وأشادوا بأدوات تطوير المحاسبة التي وضعها فريق الخبراء على مدى السنوات الثلاث الأخيرة.

٥- وخلال الجزء الخاص بطرح الأسئلة والرد عليها، علق أحد المندوبين على الحاجة إلى توسيع نطاق الإبلاغ غير المالي ليشمل عناصر إضافية مثل المخاطر المتعلقة بالتغيرات في العملات الأجنبية. وشدد المندوب أيضاً على الحاجة إلى مواصلة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في أعقاب أزمة الديون السيادية. وأوضح مندوب آخر أن بلده اعتمد معايير

إقليمية للقطاع العام قائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأعرب عن قلقه إزاء مسألة استدامة هذه المعايير الأخيرة. وأضاف أيضاً أن هناك حاجة إلى تعزيز استقلالية عملية مراجعة البيانات المالية للقطاع العام.

٦- وسلط أحد المندوبين الضوء على التحديات الماثلة أمام البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال ترجمة المعايير الدولية من الإنكليزية إلى لغات أخرى. وأوضح ممثل عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة أن منظمته تدرك التحديات التي تطرحها ترجمة المعايير من الإنكليزية إلى لغات أخرى. وأوضح أن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة يسمح بفترات أطول للاطلاع والانتقال عند إصداره للمعايير، وذلك بهدف إتاحة مزيد من الوقت للبلدان من أجل ترجمة وثائقه. وشدد أيضاً على الجهود التي تبذلها منظمته من أجل الإبقاء على ترجمة واحدة في كل لغة في جميع أنحاء العالم. وأخبر ممثل عن الاتحاد الدولي للمحاسبين المندوبين بأنه في عام ٢٠١٢ تعاونت منظمات المحاسبة المهنية في الأرجنتين وإسبانيا والمكسيك على إصدار نسخة إسبانية واحدة من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وأضاف أن هذا الخيار مثال على الطريقة التي يمكن أن تسهل بها منظمات المحاسبة ترجمة المعايير الدولية وتتفادى في الوقت نفسه إنتاج صيغ متعددة لمعيار واحد. كما أكد المتحدث للمشاركين أنه ليس من المتوقع التخلي تدريجياً عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسأل أحد المندوبين عن المقصود تحديداً بمصطلح اختصاص المعايير الدولية للإبلاغ المالي. ورد ممثل عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بأن منظمته لا تصنف البلدان على أساس مستوى التنفيذ وأنها تعتبر أن بلداً من البلدان يعتمد المعايير الدولية للإبلاغ المالي عندما يطبق المعايير التي أصدرها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة. وفضلاً عن ذلك، قال إن المجلس قد أجرى دراسة استقصائية تشمل أكثر من ١٠٠ بلد بشأن طريقة تطبيق هذه البلدان للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، وسيُنشر تقرير في هذا الصدد بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

٧- وفي حلقة النقاش الثانية، تبادل ممثلون عن بلدان تطوعت لاختبار أدوات تطوير المحاسبة على أساس تجريبي، الآراء والدروس المستخلصة. وركز الممثلون مناقشتهم على التحديات والمسائل المتصلة بالمكونات التنظيمية والمؤسسية لأدوات تطوير المحاسبة. وأدى رئيس الفريق الاستشاري المعني ببناء القدرات من أجل الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات التابع لفريق الخبراء بملاحظات تمهيدية وأشار إلى أن الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين وفيت نام وكرواتيا وكوت ديفوار والمكسيك وهولندا هي البلدان المشاركة في العملية. وقدم ممثلون من هذه البلدان معلومات عن الإجراءات المتبعة خلال الاختبار التجريبي. كما شددوا على أهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة الأساسيين في عملية التقييم وتحديد الأشخاص المناسبين الذين ينبغي الاتصال بهم.

٨- وقد أشارت عدة بلدان إلى الحاجز اللغوي كواحد من التحديات الأساسية التي تواجهها عند إجراء الاختبار التجريبي. كما سلط الضوء على تحد آخر وهو تحديد المراجع

لتبرير الردود. وشرحت بعض البلدان النتائج التي أحرزت نتيجة الاختبار التجريبي. وكانت المجالات المشتركة التي سجلت درجات ضعيفة هي الإفصاح البيئي والاجتماعي والإفصاح عن حوكمة الشركات، والتمويل، والتنسيق. وأكد المتحدثون أن تطبيق أدوات تطوير المحاسبة ساعد البلدان على تحديد الثغرات ووضع خريطة طريق فيما بعد. وفي هذا الصدد، أعرب مندوب كوت ديفوار عن رغبته في طلب المساعدة من فريق الخبراء لإعداد خطة عمل وطنية من أجل تعزيز بنية المحاسبة.

٩- وعلق المتحدثون أيضاً على أدوات تطوير المحاسبة بوصفها أداة ممتازة لفتح نقاش عام ولاحظوا أن هذه الأدوات تؤدي دور خريطة الطريق بما أنها تشرح ما يتعين تقييمه وتبين طريقة إجراء التقييم. ولاحظ ممثل أنه إذا أُجري تقييم كل سنة، فإن من الممكن تتبع التقدم المحرز. وفيما يتعلق بالاستنتاجات، أوصى ممثل آخر بالأستخدام أدوات تطوير المحاسبة في الوقت الحاضر كأداة للقياس من أجل المقارنة. وفي حالة ما إذا استُخدمت هذه الأدوات للمقارنة، فينبغي وضع أوزان مرجحة للردود نظراً لتفاوت أهمية الأسئلة.

١٠- وقدم ممثلون بعض التوصيات لتحسين استبيان التقييم. ولاحظوا أن من الممكن توسيع نطاق بعض المواضيع وأنه لا بد من توضيح بعض الأسئلة. وعلق أحد المتحدثين بالقول إن من الصعب في بعض الحالات الحصول على ردود بنعم أو لا، واقترح إدراج أسئلة إضافية لتسجيل التقدم نحو التقارب. وفي الختام، شدد أحد المتحدثين على أن إدراج القطاع العام في الاستبيان أمر جد مثير للجدل في بلده.

١١- وفتح الرئيس باب المناقشات وطرح الأسئلة. وسأل أحد المندوبين الأونكتاد عن استراتيجيته فيما يتعلق بتقديم الدعم لبلدان من أجل الحصول على التمويل. وعلقت الأمانة بالقول إن الأونكتاد سيساعد عن طريق توعية الجهات المانحة المحتملة وتوحيد الجهود من أجل جمع الموارد المالية اللازمة. واقترح المندوب نفسه توجيه انتباه مجموعة العشرين إلى العمل المتعلق بأدوات تطوير المحاسبة. وفي الختام، طلب المندوب مزيداً من المعلومات عن اعتماد المكسيك بشكل تام المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وأوضحت المتحدث من المكسيك أنه لا بد من وجود عملية انتقالية. وقالت إن قرار اعتماد هذه المعايير أعلن في عام ٢٠٠٨، وأصبح نافذاً في عام ٢٠١٢؛ وهكذا فقد كان لدى جميع أصحاب المصلحة أربع سنوات للاستعداد. وأضافت أن المعايير الوطنية كانت قد بلغت مستوى عالياً من التقارب ما سهل التغيير.

١٢- وطلب أحد المندوبين من ممثل كوت ديفوار التعليق على تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على المستوى الوطني في سياق النظام الإقليمي لمنظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا. وعلق المتحدث من كوت ديفوار بالقول إن هناك عملية للتقارب مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لكن لم يجر اعتمادها بعد بشكل تام. وأضاف أن هناك مناقشات دائمة لتحديد ما إذا كان التقارب أم الاعتماد الكامل هو النهج الأفضل. وأضاف أن كوت ديفوار ستتبع الممارسة الإقليمية المتفق عليها في منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا التي تتألف من ١٧ بلداً.

١٣- وأشار الأونكتاد إلى أن أدوات تطوير الحاسبة تشمل إضافة تتعلق بالمعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام وأكد أن الجهود ستستمر في هذا المجال. وقد يحاول الأونكتاد أيضاً إيجاد موارد وتحديد الجهة التي ينبغي أن تشارك في إعداد هذا الجزء من الاستبيان.

١٤- وطلب مندوب آخر تقديم آراء عن فائدة التفاعل بين التقرير المتعلق بالتقيّد بالمعايير والقوانين وبين العمليات المتعلقة بأدوات تطوير الحاسبة. وقال المتحدث من فييت نام إن أدوات تطوير الحاسبة مفيدة للغاية لأنها تغطي مجموعة كبيرة من القضايا المتعلقة بإبلاغ الشركات في صيغة قائمة مرجعية. وعلقت المتحدث من جنوب أفريقيا بالقول إن أدوات تطوير الحاسبة مفيدة للغاية. وأضافت أن هذه الأدوات تساعد بالأخص في تسليط الضوء على نقص التنسيق بين مختلف الهيئات لأنها تستلزم منظوراً قَطرِيّاً. ورأت أن لبرنامج التقرير المتعلق بالتقيّد بالمعايير والقوانين بعداً إضافياً بالمقارنة بأدوات تطوير الحاسبة.

١٥- وسأل مندوب آخر عن تجارب البلدان في مجال اعتماد المعايير الدولية. ووصف ممثل الصين بإيجاز العملية التي جرت في بلده، مؤكداً أنه في عام ٢٠٠٦، أقرت الصين نظام المعايير الحاسوبية واعتمدت نهج الموازنة مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي. ولخص ممثل المكسيك أيضاً الخطوات الأساسية التي نفذت قبل اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

١٦- وطلب رئيس الفريق الاستشاري من المتحدثين التعليق على الآثار والنتائج الإيجابية والقوية لإجراء الاختبار التجريبي. وشدد المتحدث من الاتحاد الروسي على أن أدوات تطوير الحاسبة تشكل في نهاية المطاف وسيلة جيدة لتقييم الحالة في البلدان ورسم خريطة طريق وتحديد ما يتعين فعله. وأكدت المتحدث من جنوب أفريقيا أن بناء القدرات البشرية جانب من الجوانب الإيجابية لأدوات تطوير الحاسبة. وقالت إن جنوب أفريقيا لديها بنية أساسية تنظيمية ومؤسسية جد قوية. وعلى سبيل المثال، فإن جنوب أفريقيا رائدة في مجال الإبلاغ المتكامل. لكنها أضافت أنه عند استخدام أدوات تطوير الحاسبة، أدركت جنوب أفريقيا أن بإمكانها تحسين التنسيق للنهوض ببناء القدرات لأنها تعتمد حالياً بشكل شبه تام على معهد جنوب أفريقيا للمحاسبين القانونيين لهذا الغرض. وأكدت كوت ديفوار أن أدوات تطوير الحاسبة أداة جد مفيدة في تحديد المجالات الحرجة التي تتطلب الاهتمام مثل تمويل المؤسسات الأساسية. وقالت كرواتيا إن أهم نقطة تبرر الاختبار التجريبي هي فتح باب النقاش بشأن البنية الأساسية للمحاسبة الفعالة.

١٧- وطلب رئيس الفريق الاستشاري من المتحدث الذي يمثل كرواتيا أن يعرب عن آرائه بشأن النهج المختلفة التي اتبعتها البلدان لإجراء الاختبار التجريبي فيما يخص مشاركة الحكومة. ورد المتحدث بالقول إن النهج المتبع قد يختلف حسب البيئة الثقافية والقانونية لكل بلد.

١٨- وضمت حلقة النقاش الثالثة متحدثين يمثلون هيئات تنظيمية وأحصائياً يمثل شركة للمحاسبة. وأكد المشاركون في حلقة النقاش، خلال عروضهم، أهمية التطبيق والإنفاذ المتسق للمعايير والقوانين العالمية للإبلاغ الذي تقوم به الشركات داخل بلد معين

وفي مختلف الولايات القضائية. وفي هذا الصدد، شدد المتحدثون على ضرورة التعاون فيما بين الهيئات التنظيمية على المستويين القطري والعالمي معاً. وتبادل المشاركون المعلومات عن عدد من الممارسات الجيدة فيما يتصل بتنظيم كيانات المنفعة العامة، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات. وسلطت ممثلة إحدى الهيئات التنظيمية الضوء على نظام قائم على الإنترنت لحفظ التقارير السنوية للشركات مطبق في بلدها منذ عقد. وتتقاضى الهيئة التنظيمية رسوماً من المستخدمين الذين يطلبون النفاذ إلى معلومات الشركات المحفوظة في قاعدة بياناتها الإلكترونية. وأشار مشارك آخر يمثل هيئة تنظيمية إلى أهمية إطلاع السوق على الإجراءات التنظيمية بأسرع ما يمكن وأضاف أن الفضح وسيلة فعالة لثني جهات إصدار التقارير ومراجعي حساباتها عن انتهاك اللوائح.

١٩- وتلا ذلك جزء خاص بطرح الأسئلة والرد عليها. وسأل أحد المندوبين عن الطريقة التي تتبعها الهيئات التنظيمية لنشر الوعي بالقواعد السارية بين الشركات التي تعد تقارير سنوية لأغراض مراجعة الحسابات وترغب في الامتثال لكنها قد لا تكون على علم كاف بواجباتها المتعلقة بالإبلاغ وغيرها من واجبات الامتثال. وأوضحت مشاركة أن منظماتها تتيح على موقعها الشبكي جميع المعلومات ذات الصلة اللازمة للامتثال لمتطلبات الإبلاغ. وأضافت أنه بمجرد أن ينتهي معدّ أو شركة من عملية التسجيل لدى لجنة شؤون الشركات أو هيئة التسجيل، ترسل حزمة من المعلومات بما فيها متطلبات الإبلاغ وغيرها من متطلبات الامتثال إلى إدارة الشركة. كما تنظم الهيئة التنظيمية دورات لتجديد معرفة مديري الشركات التي لا تمثل للمتطلبات التنظيمية الخاصة بالشركات. وقالت أيضاً إن الهيئة التنظيمية قد أتاحت على الإنترنت بالجمان كتاباً عن صفات المدير الجيد. كما أجرت هذه الهيئة عروضاً قصيرة، وأنشطة أخرى للتوعية بهدف التشجيع على تحسين امتثال مجتمع الأعمال.

٢٠- وطرح أحد المندوبين سؤالاً بشأن تزايد نسبة الانتهاكات في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢ فيما يتعلق بإجراءات الإنفاذ التي تتخذها هيئة تنظيمية يمثلها مشارك في حلقة النقاش. وسأل المندوب عما إذا كان الاتجاه الصاعد نتيجة لعدم فعالية إجراءات الإنفاذ المتخذة. ورد المشارك المعني بأن من السابق لأوانه تحديد الأسباب الفعلية لتزايد الانتهاكات. وقد يمكن تفسير ذلك بصعوبة بيئة السوق التي يمكن أن تدفع المعدّين إلى التلاعب بأرقام الأرباح. وقد يكون تفسير آخر لذلك هو تزايد عدد معايير الإبلاغ المالي الأكثر تعقيداً التي يجب على المعدّين تنفيذها في سنوات متتالية. وأشار المشارك أيضاً إلى أن مبلغ الغرامة على الانتهاكات يُحدد بمراعاة قدرة الكيان الذي ارتكب الانتهاك على الدفع. وأضاف أن معظم المعدّين يعتبرون أن تفادي الإضرار بسمعتهم أهم من دفع الغرامة.

٢١- وأثار مندوب آخر سؤالاً عما إذا كانت الهيئة التنظيمية تجري مناقشات مع مراجعي حسابات الشركات المعدّة التي ارتكبت انتهاكات. وأوضح أحد المشاركين أن منظمته تعقد اجتماعات منتظمة مع سلك المحاسبة وأن هناك تبادلاً رسمياً ومؤسسياً للمعلومات مع الهيئة

التنظيمية المسؤولة عن الإشراف على وظيفة مراجعة الحسابات. وأضاف أن أحد أسباب الإخفاق في مراجعة الحسابات هو أن بعض الأعمال الأساسية في مراجعة الحسابات تجري في شركة مراجعة الحسابات على يد موظفين جدد لم يدرّبوا في الغالب تدريباً كافياً لإنجاز هذه المهام. وفي هذا الصدد، أكد ضرورة تحسين تعليم مراجعي الحسابات، لا سيما فريق مراجعة الحسابات. وسأل أحد المندوبين عما إذا كان ضغط النظراء بين المعدّين أسلوباً فعالاً لتحقيق الامتثال. ورد أحد المشاركين بأن ضغط النظراء ليس فعالاً في بعض الظروف ومنها على سبيل المثال عندما لا يكون لدى الكيان المبلّغ قاعدة واسعة من المستثمرين أو عندما لا يكون لديه تعويم حر أو عندما يكون هذا الكيان مشروعاً يديره صاحبه.

٢٢- وسأل أحد المشاركين عما إذا كان هناك تضارب في المصالح ينشأ في الحالات التي تضع فيها المهنة معايير مراجعة الحسابات الخاصة بها. وأوضح المشاركون أن البلدان تطبق نماذج مختلفة لتنظيم مهنة مراجعة الحسابات. ففي بعض البلدان تشكل هيئة الرقابة جزءاً من لجنة الأوراق المالية. أما في بلدان أخرى، فتدخل الرقابة ضمن وظائف وزارة المالية، بينما هناك بلدان أخرى تتولى فيها هذه الوظيفة هيئة مستقلة. وفي إطار بعض الترتيبات المؤسسية، تضع هيئة الرقابة معايير مراجعة الحسابات، بينما يُعهد بهذه المهمة في إطار ترتيبات أخرى إلى مهنة مراجعة الحسابات. وفي حالة الترتيبات الأخيرة، لا بد من اتخاذ تدابير تنظيمية إضافية لمعالجة حالات تضارب المصالح.

٢٣- وسأل مندوب عما إذا كانت أدوار لجان مراجعة الحسابات، ومراجعة الحسابات الداخلية أدواراً مهمة في عملية الإبلاغ المالي. ولاحظ مشارك أن دور لجنة مراجعة الحسابات تطور إلى حد كبير مقارنة مع وظيفتها التقليدية. وقال إن أعضاء لجان مراجعة الحسابات يشاركون في المراحل الحاسمة الأهمية من عملية الإبلاغ المالي، بما في ذلك المناقشات المتعلقة بتعديلات أرقام الإبلاغ المالي التي يوصي بها مراجع الحسابات الخارجي. أما فيما يخص المراجعة الداخلية للحسابات، فالنظر إلى أن المراجعة الخارجية تغطي نطاقاً أوسع للحسابات، نظراً لتطبيق عتبات أعلى للأهمية النسبية، فإن المراجعة الداخلية للحسابات تساهم في الإبلاغ المالي السليم بإجراء اختبارات مفصلة لسير إجراءات المراقبة التي تضعها الإدارة. وأثير سؤال عما إذا كان من المفيد خلق وظيفة رقابة منفصلة لمراجع حسابات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ورأى بعض المشاركين أن العديد من الهيئات التنظيمية تبذل جهوداً لتخفيف عبء الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات عن كاهل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢٤- وتناولت حلقة النقاش الرابعة قضايا الأسس التنظيمية والمؤسسية للإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات من منظور خبراء استعراض النظراء للبلدان التي أجرت الاختبار التحريبي. وبصورة عامة، أكد المشاركون فائدة أدوات تطوير المحاسبة كوسيلة للتقييم. وشدد المتحدثون على أهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة كعامل من عوامل النجاح الحاسمة الأهمية في إجراء التقييم القطري. وشملت الآراء الأخرى المشتركة لخبراء استعراض النظراء الاتفاق

على أن هناك نقص في ترتيبات توفير التمويل المستدام للمؤسسات الأساسية، وأنه لا بد من مواصلة تحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة الأساسية في عملية إبلاغ الشركات، وأن آليات ضمان الجودة فيما يتعلق بمراجعة الحسابات هي آليات مهمة، وأنه في بيئة معايير تستند إلى المبادئ لا بد من تدريب المهنيين على تكوين الرأي السليم.

٢٥- وقدمت حلقة النقاش عدة اقتراحات لتحسين أدوات تطوير المحاسبة. فلا بد من التمييز بين اعتماد معيار وتنفيذه، وكذلك بين تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي التي أصدرها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة والتعديلات التي تدخلها عليها البلدان المنفذة. ويمكن حذف الأسئلة المتكررة كما يمكن تبسيط بعض الأسئلة. ويمكن إضافة الأسئلة المتعلقة بالرصد والإنفاذ لجعل الركيزة باء ركيزة أشمل. ولوحظ أن من الصعب تحديد مدى كفاية عدد المحاسبين الموجودين. وتشمل التحسينات الأخرى التي أوصت حلقة النقاش بإدخالها على أدوات تطوير المحاسبة إدراج فرع لتقديم الحقائق الأساسية المتعلقة بالبلد، من قبيل الشركات العشر الكبرى حسب قيمتها السوقية، والمنافسة في الأسواق، وصياغة آراء مراجعي الحسابات فيما يخص معايير الإبلاغ المالي، ومدى توافر برمجيات المحاسبة في البلد. كما قدم اقتراح يدعو إلى جعل أدوات تطوير المحاسبة أكثر دينامية وأسهل استخداماً. وأنتت حلقة النقاش على البلدان التي أجرت الاختبار التجريبي لما قدمته من معلومات شاملة في الاستبيان وردود صريحة على الأسئلة.

٢٦- وعلق مندوب بالقول إنه إذا كان المتحدث يوصي بفترة خمس سنوات لتنفيذ إجراءات مراقبة الجودة وضمان الجودة، فإن البنك الدولي يطلب تحقيق هذا الهدف في أقل من سنة ونصف. وقال المتحدث إن من الضروري التقيد بفترة الخمس سنوات هذه ليكون التنفيذ كاملاً. وأضاف ممثل البنك الدولي أن البنك الدولي أصبح أكثر انفتاحاً الآن لاتباع نهج طويل الأمد أو نهج يجري التفاوض بشأنه مع فرادى البلدان على أساس ظروفها.

٢٧- وأفاد ممثل البنك الدولي أيضاً بأن التوقعات المتعلقة بالجدول الزمني للمشاريع تحدد بالتنسيق مع سلطات البلد المعني وأن العديد من البلدان قد وضعت بالفعل شروطاً في هذا الصدد.

٢٨- وأعرب مندوب عن قلقه لأن العالم يتجه نحو معايير دولية للإبلاغ المالي ووضعت من أجل الشركات الكبرى وسأل عما إذا كان المجلس الدولي لمعايير المحاسبة مهتماً بوضع معايير للكيانات بالغة الصغر. ورد المشاركون في حلقة النقاش والرئيس بالقول إن بعض الولايات توصي بالمبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي التي وضعها الفريق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستوى الثالث.

٢٩- والتمس أحد المندوبين توضيحات بشأن اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي وتنفيذها وبشأن ما يثني البلدان عن الانتقال إلى التنفيذ الكامل لهذه المعايير. ورد أحد المشاركين بالقول إن اعتماد تدابير قانونية أمر بسيط نسبياً، لكن الصعوبة تكمن في تنفيذ

المعايير. وقال إن هناك حاجة إلى تدريب الموظفين على تنفيذ المعايير، وأضاف أن التطوير المهني المستمر أمر جد مهم في هذا الصدد.

٣٠- وفتح الرئيس الباب لطرح مزيد من الأسئلة. وطرح أحد المندوبين سؤالاً بشأن مدى ملاءمة لغة الإبلاغ التجاري المطوّرة للإبلاغ الذي تقوم به الشركات. وقال متحدث إن التكنولوجيا تسهل هذه المهمة وأشار إلى أن عرضاً بشأن الموضوع سيُقدّم في اليوم الأخير من الدورة. وعلق مندوب آخر على تعقيد المتطلبات، والتحديات التي يطرحها اعتمادها بالنسبة للبلدان النامية.

٣١- وبعد ذلك، أعطى الرئيس الكلمة لأمانة الأونكتاد لعرض الأداة الإلكترونية المستحدثة لزيادة استفادة البلدان من أدوات تطوير الحاسبة وتسهيل التفاعل والاتصال بين مختلف الأطراف المشاركة في عملية التقييم.

جيم - مسائل أخرى

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١- الإبلاغ عن الاستدامة

٣٢- نظر فريق الخبراء في القضايا المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة، بما فيها الإفصاح المتعلق بتغير المناخ، كجزء من متابعة تنفيذ عمله السابق في مجال الحاسبة والإبلاغ البيئيين، وذلك للاطلاع على آخر التطورات. وعرضت الأمانة هذا البند من جدول الأعمال وقدمت موجزاً للمعلومات الأساسية تضمن لمحة عامة عن الأحداث الأخيرة. وتتمثل هذه الأحداث بالتحديد في حلقة العمل التي نظمتها الأونكتاد بشأن الإبلاغ عن تغير المناخ في آذار/مارس ٢٠١٢، ونتائج الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر التجارة والتنمية (الأونكتاد الثالث عشر) المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٢، والحوار العالمي بشأن الأسواق المالية المستدامة ومؤتمر ريو+٢٠، المعقودين في حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويبين موجز المعلومات الأساسية اهتمام الدول الأعضاء القوي بالإبلاغ عن الاستدامة وولاية الأونكتاد الحالية في هذا المجال.

٣٣- وكان المشاركون في حلقة النقاش يمثلون منظمات معنية بوضع مبادئ توجيهية للإبلاغ عن الاستدامة. وقُدمت تحديثات عن عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجلس معايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ، ومبادرة الإبلاغ العالمية، والمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل. وأشار المتحدثون إلى الاتجاهات الأساسية، بما فيها ارتفاع عدد المبادرات الوطنية الطوعية والإلزامية التنظيمية والمتعلقة بالأسواق المالية. كما لوحظ تنامي الاهتمام الدولي بالإبلاغ المتكامل، وإحراز تقدم في هذا المجال نحو وضع إطار دولي متفق عليه للإبلاغ المتكامل. وناقش أيضاً ممثلون عن شركات خدمات المعلومات المالية تنامي اهتمام المستثمرين بالمعلومات المتعلقة بالاستدامة، إلى جانب تحدي عدم الاتساق بين

الشركات في الإبلاغ عن الاستدامة. والتحديات الأساسيان اللذان لوحظ أنهما يواجهان مستخدمي تقارير الاستدامة هما ضعف استخدام المعلومات أو عدم اتساقها بين الشركات مما يؤدي إلى ثغرات واسعة في هذه المعلومات، وعدم قابلية المعلومات المقدمة في تقارير الشركات للمقارنة في أغلب الأحيان مما يقلل من فائدتها.

٣٤- وسلط عدة مشاركين الضوء على نتائج مؤتمر ريو+٢٠ بشأن الإبلاغ عن الاستدامة، مشيرين إلى الدعوة التي وجهتها الدول الأعضاء إلى منظومة الأمم المتحدة لكي تعمل مع أصحاب المصلحة على وضع نماذج لأفضل الممارسات وتسهيل العمل، بما يشمل بناء القدرات. وأشار المشاركون أيضاً إلى أن الأونكتاد هو وكالة من وكالات التنفيذ الرسمية لنتائج مؤتمر ريو+٢٠ بشأن الإبلاغ عن الاستدامة، وأن مركز فريق الخبراء الفريد داخل منظومة الأمم المتحدة يسمح له بالمساهمة في هذا المجال.

٣٥- وقد تلت العروض جلسة للأسئلة والأجوبة. وسأل بعض المندوبين عن تجارب جنوب أفريقيا في مجال إصدار التقارير المتكاملة، بما أن جنوب أفريقيا هي البلد الأول في العالم الذي جعل هذه التقارير إلزامية. وطرح مندوبون أسئلة أيضاً بشأن دور الإبلاغ المتكامل في قياس صحة النظام المالي ودور الحوافز الضريبية (على سبيل المثال الغرامات والضرائب وغيرها) مقارنة مع إبلاغ الشركات، في التأثير في ممارسات الإدارة. وسأل أحد المندوبين عن دور المجلس الدولي لمعايير المحاسبة في مجال الإبلاغ عن الاستدامة، وأثير سؤال بشأن الحالة الراهنة لمعايير الضمان في هذا المجال. وأشار عدد من المندوبين إلى تاريخ فريق الخبراء الطويل من المساهمات في الإبلاغ البيئي.

٢- الإفصاح عن حوكمة الشركات

٣٦- قدمت الأمانة موجزاً للمعلومات الأساسية تضمن لحة عامة عن تقرير الأونكتاد المنشور مؤخراً بعنوان " *Corporate Governance Disclosure in Emerging Markets: Statistical Analysis of Legal Requirements and Company Practices*"^(١). وعرضت الأمانة الملامح الفريدة للتقرير الذي يلخص أربع سنوات من أبحاث الأونكتاد ويشمل أيضاً تحليلات جديدة لم تكن متاحة من قبل. كما سلطت الأمانة الضوء على الفائدة المستمرة التي تنطوي عليها "الإرشادات المتعلقة بالممارسات الجيدة في الإفصاح عن حوكمة الشركات" التي أعدها فريق الخبراء والتي ما زالت تشكل أساس أداة مرجعية عملية لقياس حالة تنفيذ الإفصاح عن حوكمة الشركات. وقدم المشاركون في حلقة النقاش دراسة حالة قطرية بشأن جامايكا، وتحديثات من ترينيداد وتوباغو بشأن الجهود المبذولة في البلد في مجال بناء القدرات والتي استحدثتها جزئياً الدراسة التي أُجريت في عام ٢٠١١ بشأن الإفصاح عن حوكمة الشركات. وقد أُجريت دراستا هاتين الحاليتين الإفراديتين بمساعدة تقنية من الأونكتاد وباستخدام بنود

(١) http://unctad.org/en/Docs/diaeed2011d3_en.pdf

الإفصاح التي أوصى بها فريق الخبراء كنقطة مرجعية. ودعت الأمانة المنديوين المهتمين بإجراء دراسات حالات قطرية مشابهة في بلدانهم إلى الاتصال بها من أجل الحصول على المساعدة التقنية.

٣- تحديثات بشأن منظمات إقليمية ودولية أخرى

٣٧- في حلقة النقاش هذه، قدم ممثلو منظمات إقليمية ودولية معنية بإبلاغ الشركات معلومات محدثة عن أنشطتها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين. وقدمت أولى المشاركين في حلقة النقاش، وهي ممثلة الاتحاد الدولي للمحاسبين، عرضاً لمهمة هذا الاتحاد وهيكله التنظيمي وأنشطته. كما قدمت لمحة عامة عن مختلف مجالسه ولجانه وسلطت الضوء على أنشطتها الجوهرية. وتشمل هذه الأنشطة الجوهرية تعزيز معايير الإبلاغ من جانب مراجعي الحسابات كأولوية تحتل الصدارة حتى عام ٢٠١٤؛ وتوحيد الإطار المفاهيمي للقطاع العام؛ والتنقيح المستمر للمعايير الدولية الثمانية لتعليم المحاسبة من أجل تحسين إمكانية قراءتها وضمان تطبيق كل معيار منها على نحو متسق؛ وإصدار مشروع للمناقشة بشأن التصدي لفضل يشتهه في عدم مشروعيتها؛ ووصف الأدوار الأساسية والاختصاصات المتوقعة للمحاسبين القانونيين في قطاع الأعمال؛ ونشر نتائج الاستبيان السريع بشأن المكاتب المهنية الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والتوقيع على مذكرة التفاهم الرامية إلى تعزيز المحاسبة وتحسين التعاون؛ والتركيز على ورقة السياسة العامة رقم اثنين للأونكتاد التي تظهر تأييد الاتحاد الدولي للمحاسبين لوضع مجموعة واحدة لمعايير مراجعة الحسابات، وكذلك على ورقة السياسة العامة رقم خمسة التي تقدم تعريفاً عملياً للصالح العام وتمكن أصحاب المصلحة من تحديد مدى اتخاذ الإجراءات أو القرارات أو السياسات بما يخدم الصالح العام.

٣٨- وقدم المتحدث التالي، وهو ممثل اتحاد المحاسبين الأفارقة، رؤية هذه المنظمة ومهمتها. وأكد أن اتحاد المحاسبين الأفارقة قد حدد، في إطار أنشطته الأخيرة، نتائج استراتيجية مثل الحاجة إلى إنشاء منظمة وطنية مستدامة وقوية للمحاسبة القانونية في كل بلد أفريقي. وشدد على أنه لا بد لمنظمات المحاسبة هذه من أن تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن تظهر التقيد ببيانات التزامات العضوية التي وضعها الاتحاد الدولي للمحاسبين. وإلى جانب هذا، أكد المتحدث أن اتحاد المحاسبين الأفارقة سيعزز مستقبلاً مشاركته في المناقشات الدولية المتعلقة بالإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات.

٣٩- وقدمت مشاركة في حلقة النقاش، تمثل اتحاد محاسبي منطقة البحر الأبيض المتوسط، تفاصيل عن الخلفية التاريخية لمنظمتها عن مهامها وأنشطتها. وقالت إن الاتحاد يتألف من ٢٢ معهداً مهنياً للمحاسبين من ١٨ بلداً في منطقة البحر الأبيض المتوسط وهو تجمع معترف به من الاتحاد الدولي للمحاسبين. وأكدت المتحدث أن البعد الإقليمي للاتحاد بات متزايد الأهمية بما أن التدفقات التجارية والاستثمارية الكبيرة تدل على اختفاء الحدود الوطنية. ولذا، يجب أن تعتمد الهيئات التنظيمية القطرية منظوراً دولياً. وبلوغ هدف تحقيق سوق أكثر تكاملاً

في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تشمل أنشطة الاتحاد تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، وتنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية واتخاذ إجراءات محددة الأهداف، إلى جانب دعم برنامج الامتثال التابع لاتحاد المحاسبين الدولي. وأضافت المتحدثة أنه من بين الأولويات القصوى التي ركز عليها اتحاد محاسبي منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال العام الماضي، تأتي في المقدمة أولوية بناء القدرات. ويسعى الاتحاد إلى تنظيم مناسبات ومشاريع تلي احتياجات الأعضاء فيه ولذا أطلق مشروعاً لتبادل المتدربين بين إيطاليا وتونس، باعتبارهما البلدين الأولين المشاركين في تجربة المشروع. وثانياً، يركز الاتحاد على التقارب في التنظيم من أجل تحسين الإدارة الإقليمية للمخاطر. وفي هذا الصدد، سيتناول المؤتمر السنوي للاتحاد، المزمع عقده في بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أهمية التنظيم الإقليمي بالتعاون مع اتحاد المحاسبين الأوروبيين، والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، والاتحاد الدولي للمحاسبين ومؤسسات أخرى. وفي الختام، قالت المتحدثة إن منظمته تعطي الأولوية للسياسات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمكاتب المهنية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتستكشف الرابط بين الحصول على التمويل والمعلومات المالية من أجل تحديد أفضل الممارسات.

٤٠- وقدّم المشارك الأخير في حلقة النقاش، بصفته رئيساً سابقاً للاتحاد الدولي للغة الإبلاغ التجاري المطوّرة، معلومات محدّثة عن لغة الإبلاغ التجاري المطوّرة. وأوضح أن هذه اللغة، القائمة على لغة الترميز الموسعة، هي اللغة الإلكترونية لتبليغ البيانات التجارية والمالية. ولمواصلة تطوير هذه اللغة الإلكترونية الخاصة بوسم البيانات، يجتمع الاتحاد الدولي للغة الإبلاغ التجاري المطوّرة عادة مرتين في السنة. وشدد المتحدث على مزايا هذه اللغة، موضحاً أنها تحقق وفورات في التكاليف وفعالية أكبر ودقة أفضل. لكنه قال إن تطبيقها في القطاع العام قد يكون أصعب مقارنة مع تطبيقها في القطاع الخاص.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٤١- انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل في جلسته العامة الافتتاحية، أعضاء مكتبه التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد جيم أوسايندي أوبازي (نيجيريا)

نائب الرئيس - المقرر: السيد دافيد سزافران (بلجيكا)

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٤٢- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/62. وكان جدول الأعمال كما يلي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- الأسس التنظيمية والمؤسسية للإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات
- ٤- مسائل أخرى
- ٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثلاثين
- ٦- اعتماد التقرير

جيم- نتائج الدورة

٤٣- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الجمعة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، استنتاجاته المتفق عليها (انظر الفصل الأول)، واتفق على أن يلخص الرئيس المناقشات غير الرسمية (انظر الفصل الثاني). كما وافق على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثلاثين لفريق الخبراء (انظر المرفق الأول).

دال- اعتماد التقرير

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٤٤- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل لنائب الرئيس - المقرر بوضع التقرير في صيغته النهائية، تحت إشراف الرئيس، بعد اختتام الاجتماع.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثلاثين

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- الأسس الجوهرية للإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات
 - (أ) أدوات تطوير المحاسبة التي وضعها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع للأمم المتحدة: المعلومات المقدمة من البلدان
 - (ب) تحديات تنمية الموارد البشرية
- ٤- استعراض الممارسات الجيدة في مجال الإبلاغ عن الاستدامة، والمبادرات المتعلقة بالتنظيم وأسواق الأوراق المالية
- ٥- مسائل أخرى
- ٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والثلاثين
- ٦- اعتماد التقرير

المرفق الثاني

الحضور*

١ - حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء التالية:

الاتحاد الروسي	سوازيلند
أذربيجان	السويد
إسبانيا	سويسرا
أفغانستان	الصين
إكوادور	العراق
ألمانيا	عمان
أنغولا	غابون
أوكرانيا	غانا
آيرلندا	الفلبين
إيطاليا	فييت نام
البحرين	قيرغيزستان
البرازيل	كازاخستان
بربادوس	الكاميرون
البرتغال	كرواتيا
بلجيكا	كمبوديا
بنن	كوت ديفوار
بوركينافاسو	الكونغو
البوسنة والهرسك	الكويت
بيلاروس	ليتوانيا
تركيا	ليسوتو
تونس	مالطة
الجزائر	مصر
الجمهورية التشيكية	المغرب
جمهورية تترانيا المتحدة	المكسيك
جنوب أفريقيا	ملاوي
رومانيا	ناميبيا
زيمبابوي	نيجيريا
سري لانكا	هنغاريا
سلوفاكيا	اليمن
السنغال	اليابان

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/Inf.5.

- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
 مصرف التنمية الآسيوي
 الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
 الاتحاد الأوروبي
 البنك الإسلامي للتنمية
 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
 منظمة التعاون الإسلامي
- ٣- وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في الدورة:
 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
 برنامج الأمم المتحدة للبيئة
 البنك الدولي
- ٤- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الاجتماع:
 منظمة القرية السويسرية غير الحكومية
 مجلس الكنائس العالمي
- ٥- وقدم المشاركون في حلقة النقاش التالية أسماءهم مساهمات في الاجتماع:
 السيد دامير كاوفمان، رئيس ونائب رئيس الدورة الثامنة والعشرين
 السيد جيم أوسايندي أوبازي، رئيس الدورة التاسعة والعشرين
 السيد دافيد سزافران، نائب رئيس - مقرر الدورة التاسعة والعشرين
 السيد ميشيل برادا، رئيس مجلس أمناء مؤسسة المعايير الدولية للإبلاغ المالي
 السيد جيرالد إدواردز، مستشار أقدم في مجال السياسة العامة للمحاسبة ومراجعة الحسابات، مجلس الاستقرار المالي
 السيد إيان بول، الرئيس التنفيذي للاتحاد الدولي للمحاسبين، ورئيس الفريق العامل التابع للمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل
 السيد وين أبتون، رئيس لجنة تفسيرات المعايير الدولية للإبلاغ المالي، المجلس الدولي للمعايير المحاسبية
 السيد ليام كوفلان، أخصائي أقدم في الإدارة المالية، البنك الدولي
 السيد جوناثان برافو، رئيس قسم الشؤون المالية والشركات، المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية
 السيد نيلسن كارفاليو، الأستاذ بجامعة ساو باولو، البرازيل (رئيس الفريق الاستشاري المعني بتطوير المحاسبة الذي أنشأه فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع للأونكتاد)
 السيدة إليونور ويفورت، أستاذة، Fundação Escola de Comércio Álvares
 Penteadو، البرازيل

السيد دامير كاوفمان، أمين عام وزارة العدل، كرواتيا

السيد شو ويهاو، نائب المدير العام، إدارة تنظيم المحاسبة، وزارة المالية، الصين

السيد دريسا كوني، الأمين العام للمجلس الوطني لهيئة المحاسبين القانونيين والمحاسبين القانونيين المعتمدين في كوت ديفوار؛ ممثل كوت ديفوار في مجلس المحاسبة لغرب أفريقيا

السيد سيرغي شايغوزوف، رئيس شركة FBK، الاتحاد الروسي

السيدة ليسلي ستاينبانك، الأستاذة بجامعة كوازولو ناتال، جنوب أفريقيا

السيد فو تان هوانغ فان، شريك بشركة Ernst and Young المحدودة بفييت نام

السيدة إيلسا بياتريس غارسيا، عضو مجلس إدارة المجلس المكسيكي لمعايير الإبلاغ المالي

السيدة جوثيكا راماناثان، الرئيسة التنفيذية لهيئة المحاسبة وتنظيم الشركات، سنغافورة

السيد فيليب لو، المدير التنفيذي للإبلاغ المالي، بالبورصة السويسرية

السيد جويل أسنوس، شريك، بشركة Deloitte and Touche LLP

السيد جون هوبر، المنتدى الدولي للهيئات المستقلة لتنظيم مراجعة الحسابات

السيد إيوالد مولر، مدير، التحليلات المالية، هيئة تنظيم مركز قطر للمال

السيد غيرمو برونك، زميل أكاديمي، مؤسسة المعايير الدولية للإبلاغ المالي، لندن، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

السيد بول هر كس، مدير تعليم وتطوير المحاسبة الدولية، المعهد الهولندي الملكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين

السيد بيلفريد نيدلز، أستاذ بجامعة ديول، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد مايك والش، خبير استشاري في المشاريع الخاصة، رابطة المحاسبين القانونيين

السيد غيرت كاريمان، أستاذ بجامعة لايدن، هولندا

السيد كورت رامين، مستشار خاص في المحاسبة

السيد بريس مارتينيز، شركة Kingston Development، سويسرا

السيد توماس كراتنز، مستشار أقدم في أسواق رؤوس الأموال، شركة توماس موري؛ وسفير المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل؛ والأمين العام السابق لاتحاد البورصات الدولي

السيدة لويز غوتري، مديرة تنفيذية، مجلس معايير الإفصاح المتعلق بالمناخ

السيدة إسزثير فيتورينو، مديرة العلاقات الحكومية، مبادرة الإبلاغ العالمية

السيدة سيلين كاوفمان، مديرة مشروع التعاون التنظيمي الدولي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، شعبة السياسات التنظيمية

السيد دوغ مورو، نائب رئيس قسم الأبحاث، شركة Corporate Knights، كندا

السيدة تمارا هارديغر، مديرة الإنتاج، الشؤون البيئية والاجتماعية والإدارية (ASSET4)، تومسون رويترز، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

السيد أكسيل كرافاتسكي، الرئيس والخبير الاستشاري الرئيسي لشركة
Syntegra Change Architects، ترينيداد وتوباغو
السيد دينيس براون، خبير استشاري في الشؤون المالية، معهد المحاسبين القانونيين
في جامايكا
السيدة غابرييلا كوز، مديرة تقنية أقدام، تطوير الهيئات الأعضاء، الاتحاد الدولي المحاسبين
السيد فيكسون نوبي، الرئيس التنفيذي لاتحاد المحاسبين الأفارقة
السيدة ماريا تيريسا فينوتا، الأمينة العامة لاتحاد محاسبي منطقة البحر الأبيض المتوسط
السيد كورت رامين، الرئيس السابق للاتحاد الدولي للغة الإبلاغ التجاري المطورة.